

## جرائم المملكة .. النمسا تجبر مركزا سعوديا على مغادرة أراضيها



التغيير

نظراً لتدور حقوق الإنسان في المملكة، أجبرت النمسا إدارة مركز الملك عبد الله للحوار بين الأديان والثقافات، الذي تموّله المملكة، على مغادرة أراضيها.

وجاء الإعلان بعد سنوات من الجدل السياسي حول تواجده في العاصمة النمساوية التي ترفض قمع آل سعود بحق المواطنين والنشطاء في المملكة.

وذكرت وكالة الأنباء الكاثوليكية النمساوية، أن الأمين العام للمركز فيصل بن معمر أعلن عزمه نقل مقر المركز إلى دولة أخرى غير النمسا، بعد توافق بين جميع الشركاء المؤسسين.

وأضاف أن المفاوضات مستمرة مع الدول المحتملة، التي ترغب في استضافة المركز، دون تحديدها.

وأكَدَ وزَيرُ الْخَارِجِيَّةِ النِّمسَاوِيُّ "أُلْكَسْنَدَرُ شَالْتِنْبِيجُ"، فِي بِيَانٍ، أَنَّ الْمَفَاضَاتِ مُسْتَمِرَّةٌ مَعَ جَمِيعِ الْأَطْرَافِ ذَاتِ الْصَّلَةِ، مَشَدِّدًا عَلَى أَنَّ "بِلَادَهُ سَتَطِلُّ شَرِيكًا مَوْثِوقًا فِي هَذَا الْمَشْرُوعِ".

وتأسَّسَ "مَرْكَزُ الْمَلِكِ عَبْدَالْعَزِيزِ لِلْحُوَارِ بَيْنَ أَتَيَّاعِ الْأَدِيَّانِ وَالْقَوَافِتِ" عَامَ 2012، مِنْ قَبْلِ الْمُمْلَكَةِ، بِالشَّرَكَةِ مَعَ النِّمسَا وَإِسْبَانِيَا إِلَى جَانِبِ الْفَاتِيْكَانِ بِصَفَّتِهِ عَضُوًّا مَؤْسِسًا مَرَاقبًا.

وَتَقُولُ مُنظَّمَاتٌ مَجَمِعٌ مَدْنِيٌّ فِي فِيَّنَا، إِنَّ حُكُومَةَ الْمُمْلَكَةِ تَعْمَلُ عَلَى تَغْطِيَةِ سَجْلِهَا السَّيِّءِ فِي مَحَالِ حُقُوقِ الْإِنْسَانِ، عَبْرَ وُجُودِ مَقْرَبِ الْمَرْكَزِ الْمُذَكُورِ، فِي بَلَدِ حُرُودِ يَمْرَاطِي مِثْلِ النِّمسَا.

وَفِي عَامِ 2019، صَوَّتْ نَوَابُ نِمسَاوِيُّونَ عَلَى قَرْرَارٍ يَطَالِبُ بِإِغْلَاقِ الْمَرْكَزِ، عَقْبَ قَضِيَّةِ إِعدَامِ شَابٍ يَبلغُ 18 عَامًا فِي الْمُمْلَكَةِ إِثرَ إِداَنَتِهِ بِارْتِكَابِ جَرَائِمَ حِينَ كَانَ طَفَلًا.

#### رسالة حقوقية

وَسَبَقَ أَنْ أَرْسَلَتْ 27 مَنظَّمةً حقوقِيَّةً وَأَهْلِيَّةً رسَالَةً مُشَتَّرِكَةً إِلَى وزَرَاءِ خَارِجِيَّةِ 37 دُولَةً فِي الْعَالَمِ، طَالَبَتْ خَلَالَهَا بِآلِيَّةِ دُولِيَّةِ لِلرِّقَابَةِ عَلَى حُقُوقِ الْإِنْسَانِ فِي الْمُمْلَكَةِ.

وَدَعَتِ الْمُنظَّمَاتُ الْحَقُوقِيَّةُ وَالْأَهْلِيَّةُ هَذِهِ الدُّولَ إِلَى الْاسْتِمرَارِ بِالضَّغْطِ عَلَى الْمُمْلَكَةِ لِلْإِفْرَاجِ عَنِ الْمَدَافِعِينَ وَالْمَدَافِعَاتِ عَنِ حُقُوقِ الْإِنْسَانِ وَمُعَالِجَةِ الْمُعَايِيرِ الرَّئِيسِيَّةِ لِإِصْلَاحِ حُقُوقِ الْإِنْسَانِ.

وَجَاءَتِ الرِّسَالَةُ بِالتَّزَامِ مَعَ عَقْدِ مَجَلسِ حُقُوقِ الْإِنْسَانِ دُورَتِهِ 43، فِيَّاَبِيِّ الْمَاضِيِّ.

وَأَكَدَتْ عَدْمُ التَّزَامِ حُكُومَةُ الْمُمْلَكَةِ بِسَلْسَلَةٍ مِنَ الْمُعَايِيرِ الَّتِي كَانَتْ قَدْ أُثْبِرَتْ فِي مَجَلسِ حُقُوقِ الْإِنْسَانِ مَا يَتَطَلَّبُ بِآلِيَّةِ دُولِيَّةِ لِلرِّقَابَةِ.

وَاعْتَبَرَتِ الْمُنظَّمَاتُ أَنَّ ذَلِكَ يَؤَكِّدُ أَهْمِيَّةَ الْاسْتِمرَارِ بِالضَّغْطِ عَلَى الْحُكُومَةِ فِي الْمُمْلَكَةِ حَتَّى اسْتِيفَاءِ هَذِهِ الْمُعَايِيرِ.

وَاعْتَبَرَتِ الْمُنظَّمَاتُ أَنَّ وَضْعَ حُقُوقِ الْإِنْسَانِ فِي الْمُمْلَكَةِ يَؤَكِّدُ أَهْمِيَّةَ دُعمِ إِنشَاءِ آلِيَّةِ لِلْمَراقبَةِ وَالْإِبْلَاغِ.

وَوَثَقَتِ الْمُنظَّمَاتُ التَّعْذِيبَ وَالْاحْتِجازَ التَّعْسِيفِيَّ وَالْاخْتِفَاءَ الْقَسْرِيَّ وَالْمَحاكمَاتِ الْجَائِرَةَ لِلْأَفْرَادِ الْمُسْتَهْدِفِينَ

لممارسة حرية تهم الأساسية.

واستدرك: مع ذلك، فإن الحكومة في المملكة لم تتخذ بعد أي إجراءات لمحاسبة المسؤولين وتزويد الصحايا بعلاج فعال.

فلا يزال أفراد عائلات الناشطين يواجهون حظر السفر والترهيب.

وأكدت الرسالة الحقوقية أن نظام آل سعود لا يستجيب للمضغوط الدولي. وحثت الدول الأعضاء إلى إنشاء آلية للمراقبة والإبلاغ حول الأوضاع في المملكة.